

للاطلاع على نشاطات استخراج البترول ومراحل إنتاجه وتكريره

«الإعلام» تنظم جولة إعلامية خليجية في شركة نفط الكويت



وزارة الاعلام نظمت جولة للإعلاميين المشاركين في مؤتمر الخليجيين

البداج: الجولة تهدف إلى إطلاع الإعلاميين على الترتيبات التي تتبعها للمحافظة على مواردها الطبيعية

نظمت وزارة الاعلام الكويتية جولة إعلامية في شركة نفط الكويت جنوبي البلاد أمس للاطلاع على النشاطات التي تبذلها الشركة في استخراج النفط ومراحل إنتاجه وتكريره إضافة إلى جميع العمليات المتعلقة بالاستكشاف والتنقيب.

وشارك في الجولة ممثلو وسائل الإعلام في دول مجلس التعاون الخليجي المشاركون في تخفية المؤتمر الدولي للمناخين لدعم الوضع الإنساني في سوريا الذي اختتم أعماله في الكويت أمس بمشاركة 73 دولة وجهة دولية متخصصة تابعة للأمم المتحدة ومعنية بالشؤون الإنسانية والأمنية والأجندتين.

وقال مدير إدارة اعلام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في وزارة الاعلام محمد البداج في تصريح له: «كنا ان الجولة تهدف إلى إطلاع الإعلاميين الخليجين على الترتيبات التي تتبعها دولة الكويت للمحافظة على مواردها الطبيعية واستثمارها استثماراً اقتصادياً».

وأضاف أن الجولة تهدف كذلك إلى التعرف على التنايمير والاحتياطات الوفاقية الضرورية التي تتم بإشراف الدولة لمنع أي تلف أو خطر قد ينشأ عن عمليات استخراج النفط

الذي يعتبر المصدر الرئيسي ثروة الكويت. وأكد البداج أهمية الفروات الطبيعية في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها

الأساس القوي لبناء الاقتصاد وتحقيق النجاح للخطط التنموية في كل بلد. عن شكره لتجميع وسائل الإعلام

الخليجية والخليجية والعربية التي حرصت على تغطية أعمال المؤتمر الدولي للمناخين الذي استضافته الكويت أمس مؤكداً أن مشاركتها الفعالة ساهمت في نجاح المؤتمر

122 سؤالاً.. و64 مقترحاً بقانون.. و42 مقترحاً برغبة.. و21 قراراً

اتجاهات: الأداء النيابي يرتفع إلى أقصى معدلاته خلال الأسبوعين الأخيرين

عاصفة من الأسئلة أمطرت كافة الوزراء.. والصالح الأكثر تقدماً لها

قدم النواب مقترحين لكل من قضايا الإصلاح الإداري وتحسين البيئة التحتية، بينما نالت ملفات حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة وقطاع الاتصالات مقترحا واحدا لكل منهم.

رابعاً: الرغبات النيابية

توازياً مع كثافة المقترحات بقوانين أداء اتجاهات انه لوظنا زيادة في الرغبات النيابية بوصولها إلى 42، رغبة، وذلك مقارنة بنصف الشهر الأول من عمر المجلس الذي شهد طرح 24، رغبة، وهو ما يعكس ارتفاع فعالية الأداء النيابي أسبوعاً بعد أسبوعاً. وقد تصدرت قضايا الرعاية الاجتماعية اهتمامات النواب بواقع 10، رغبات. الرعاية الاجتماعية: أهم النواب بدعم حقوق المرأة والأسرة حيث طرحوا حولها خمس رغبات، منها: منح المرأة الكويتية التي لا تعمل مخالفاً شهرياً مقدارها 300 دينار- منح الوظيفة علاوة اجتماعية بصورة مساوية للموظف الكويتي، وعلى صعيد دعم حقوق فئة المعاقين- قدم المعارف اقتراحاً برغبة بإنشاء حضانات ومدارس متخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة بكل محافظة، وطالب الديوس بإنشاء صندوق بالمؤسسة العامة للتأمينات لمنح قروض للمتعاقدين.

الرعاية الصحية: نالت الرعاية الصحية سبع رغبات أبرزها «بناء مستشفى جديد يخدم سكان محافظات الأمصدي ومبارك الكبير - وأخرى للمعاقين - إنشاء مراكز صحية للإسعاف مؤقتة على الطرق السريعة والبعيدة نسبياً عن المناطق السكنية».

لزمة المرور: قدم النواب ست رغبات لحل زمة المرور التي تشكل عائقاً أمام حركة المواطنين، أبرزها: توسعة مخرج جسر ميثاء عبدالله لتخفيف الازدحام المروري في مناطق الدائرية الخامسة، معابة السيارات بسرعة في الحوادث المرورية، القضايا التعليمية: وفي المرتبة الرابعة حظيت القضايا التعليمية بأربعة رغبات ثمانية، تعلق أبرزها برغبة بإعداد مقاطع مرئية تحتوي على دروس قدمها المعير، ورغبة أخرى قدمها الجيران حول تخصيص ملحق تربوي واجتماعي لمتابع قضايا الطلبة في الخارج.

وأضاف اتجاهات ان النواب قدموا مقترحات أخرى تخص قضايا الإصلاح الإداري والاهتمام بالبيئة والنظافة بواقع ثلاث رغبات لكل منهم، كما طرح رغبتين لكل من القضايا الأمنية، وملف البيون وفي المرتبة الأخيرة حلت قضايا البيئة التحتية والرياضة والعامة، وتحليل الذكري والقطاع النطبي، برغبة واحدة لكل منهم.

خامساً: قرارات المجلس

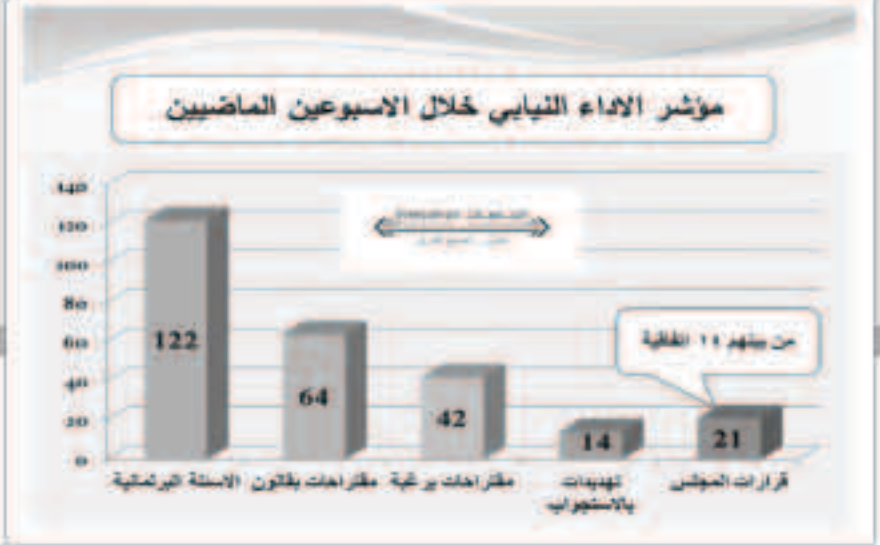
أوضح اتجاهات انه على مدار الأسبوعين الماضيين صدر عن المجلس مجموعة من الرسائل والقرارات، حيث وافق على تكليف لجنة شؤون حقوق الإنسان بمتابعة آخر مستجدات قضية التجنيزين الكويتيين في غولتنامو، في حين رفض رسالة لجنة شؤون التعليم والثقافة حول دراسة اوضاع المعلمين بالمدارس الحكومية والخاصة والمستوى التعليمي بالإضافة إلى الصافرة على عدد من الإنشائيات



مقترحاً، وذلك مقارنة بنصف الشهر الأول من عمر المجلس الذي طرح فيه النواب «45» مقترحاً، ونصف الشهر الثاني من عمر المجلس الحالي الذي قدم فيه «25» وهو ما يوضح أن مؤشر طرح المقترحات في ازدياد، وقد جاء التشريع والقضاء في المقدمة، حيث طرح النواب تسعة مقترحات أبرزها: تعديل بعض أحكام المرسوم رقم 23 لسنة 1990 - تعديل أحكام المرافعات المدنية ومخاصمة القضاء - إصلاح نظام المحاماة - القضايا الاقتصادية: تسعة مقترحات فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والتجارية أبرزها: تأسيس شركة مساهمة غرضها النقل والإنجاز بالمواشي - إهمال الجهات الدافئة فترة محدودة لإلغاء فوائذ البيون المدنية، الرعاية الاجتماعية: حلت قضايا الرعاية الاجتماعية في المرتبة الثانية من اهتمامات النواب، حيث قدموا بصديداً ثمانية مقترحات، وتحجرت أغلبها حول «إصلاح قوانين التأمينات الاجتماعية والوظيفة - منح معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق للمعمرين التقاعدين- منح العاق عشرة آلاف دينار- تعديل فترة بقائون التأمينات الاجتماعية ليجوز للمرأة المؤمن عليها التقاعد مبكراً.

تحسين البيون: قدم النواب سبعة مقترحات في إطار قضايا التجنيس والبيون، أبرزها «اقتراح له خدمة المستعربين من قلتي غير محددى الجنسية والخليجين حتى عمر 62 عاماً-الحقوق الاجتماعية لكلا من قضايا الرعاية الصحية، التعليمية»، بينما نالت قضايا الرعاية السكنية خمسة مقترحات، ويضيف اتجاهات ان هناك عدة ملفات نالت اهتماماً طفيفاً من قبل النواب، مثل القضايا الأمنية، والإصلاح السياسي، ثلاثة مقترحات لكل منهم، كما

الأمن والنفط في مقدمة الأسئلة.. والتشريع والاقتصاد في القوانين.. والمرور والصحة في المقترحات برغبة

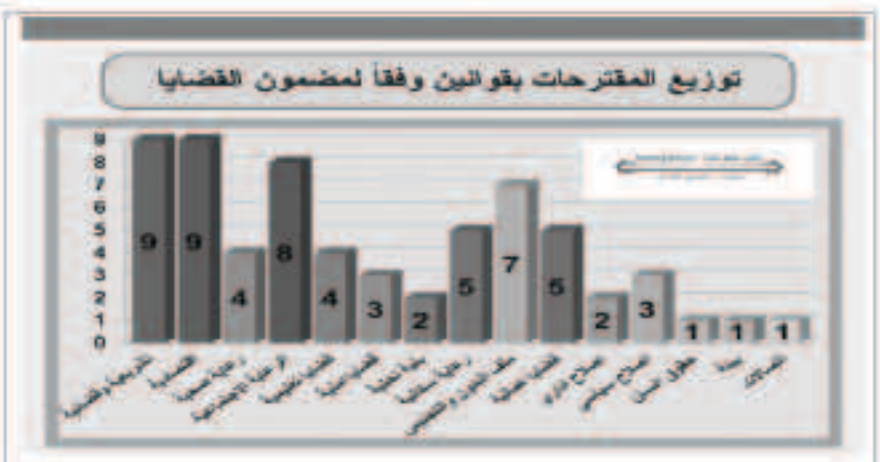


الحسيني هجوماً على مدير مليار دولار بوزارة الكهرباء بينما هاجم على المعير نائب رئيس المجلس القدرات النفطية، متهماً إياها بقرعة تطوير القطاع النفطي بسبب الصراع بينهم، وبخلاف ذلك، ألبرت العديد من القضايا الأخرى مثل مراسيم الضرورة التي لا يقطع الجدل حولها منذ إصدارها، وأيضاً قضايا العلاج بالخارج، وقضايا الشان الخارجي على اختلافها، ومن أبرزها بالطبع أمن الخليج.

ثانياً: الأسئلة البرلمانية

أشار اتجاهات إلى كثافة الأسئلة المقدمة إلى الوزراء خلال النصف شهر الأخير، وصلت إلى ما يزيد عن ضعف عدد الأسئلة المقدمة في النصف الأول من الشهر الماضي، تميزت بمشاركة غالبية النواب، حيث قدم 29 نائباً 122 سؤالاً إلى كافة الوزراء بما فيهم رئيس الحكومة، كما تضمنت أسئلة الاعتراضات بواقع 15 سؤالاً أبرزها تعلق بـ «تقديم السفر للعراق - ازدياد معدل الجريمة، ولعل وجود هائي حسن على قائمة الوزراء الأكثر تهديداً من قبل النواب دفعت العديد منهم إلى توجيه 14 سؤالاً له أبرزها عن «خصائر ومكافآت وتجاوزات ونسبة توظيف الكويتيين في شركة البترول العامة - عقد ترؤيد شركة أكيوت بالغاز المدعوم مدى الحدة رغم استيراد الغاز - وجات القضايا المعالية في نفس الترتيب مع قضايا النفط وتركزت أسئلة النواب حول «أسباب عدم ملء الشواغر القيادية في وزارة الداخلية - الأخلاقيين النفسين والاجتماعيين- ترقية الرقباء الأوائل مما لايجعلون الشهادة في قوة الشرطة». وبين التقرير ان قضايا التعليم جاءت في الترتيب الثالث بواقع 12 سؤالاً أبرزها يخص «فريق تنوع مسارات التعليم - لمتأهية

الأعضاء يتخذون موقفاً سلبياً من المعارضة غير البرلمانية التي تقود الاحتجاجات في الشوارع



الانفلات الأمني وإسقاط القروض وقضايا الإسكان والتعليم واحتجاجات المعارضة أبرز القضايا

استكمالا للتقارير الدورية التي يصدرها مركز اتجاهات للدراسات والبحوث عن مؤشرات الأداء النيابي خلال فترات زمنية مفصلة، اعد تقريراً حلت فيه مخرجات العمل البرلماني خلال النصف الثاني من شهر يناير، وأكد ارتفاع مؤشر أداء النواب خلال تلك الفترة إلى أعلى معدلاته على الإطلاق مقارنة بالأسابيع السابقة من عمر المجلس، وذلك بتقديم 122 سؤالاً و64 مقترحاً بقانون و42 برغبة، إضافة إلى اتخاذ 21 قراراً من بينهم 14 اتفاقية، وهو ما أوضحه التقرير في السباق التالي:

أولاً: القضايا المثارة

أشار اتجاهات انه منذ تركيز النقاش البرلماني على قضية الانفلات الأمني ولم يبدأ هذا النقاش بعد ختال الأسبوعين أخذ هذا النقاش مساراً مختلفاً، حيث انتقل الجدل إلى الجوانب الإجرائية المتعلقة بالجلسة المخصصة لمناقشة القضية مع وزير الداخلية والتوصيات الخاصة بها وسريتها. وأضاف اتجاهات ان قضية إسقاط القروض تمثل وجبة دافئة على مائدة البرلمان، حيث كانت موضع اهتمامات مجالس سابقة، وتعد من القضايا المزمعة منذ الخلاف الدائم بين أغلب النواب ووزير المالية. على صعيد آخر، يتخذ أعضاء البرلمان الحالي موقفاً سلبياً من المعارضة غير البرلمانية التي تقود الاحتجاجات في شوارع الكويت، فأنهم بعض النواب ووزراء الداخلية بالترافق في التعامل مع المسيرات بالاطلاق السكتية، واستغربوا تهديد البعض بالهجوم للمنظمات الدولية للشكوى «على خلفية اتهامهم بوجود تعسف ونظم من الحكومة ضد ما يسمى بالمعارضة».

يلتقي هذا مع اللجنة التي يتلقاها خليجياً لتنظيم الإخوان، حيث نلّن خليل الصالح هجومه على وزير الداخلية مطالباً إياه بالنكشف عن تنظيم الإخوان في الكويت، بينما عارض الشليمي هذه الهجمة، بقوله «فهم «مكون أساسي من مكونات المجتمع، وهم كتلة سياسية معترف بها، وبنواياهم سلمية ووطنية، لذلك لا يجوز خلط الأوراق»، وقد توزع الاهتمام بقضية البيون خلال الأسبوعين على محاور عدة، فقد استنكر نواب تسريح بعض العسكريين البيون والخليجين على حد سواء، مثلاًشدين رئيس الحكومة التمهيد لهم، من جهة ثانية، كشف الدوسري عن توجه نيابي لتعديل قانون تجنيس الأربعة آلاف من البيون، في حين انتقد الشجادة أسلوب معالجة القضية.

وفي القضية الإنسانية ناشد نواب رئيس الحكومة التدخل لإنقاذ 1500 أسرة أصبحت بلا مأوى، فيما أعلن خليل عبد الله ان الصور الحكومي لحل الأزمة يقوم على الاستعانة بشركات خارجية وإقرار تشريعات جديدة، والتنسيق مع لجنة الميزانيات لإقرار اعتمادات مالية لميزانية الهيئة العامة للرعاية السكنية، وقد برز الملف التعليمي قضيتين الأولى هي ما طرح بشأن إلغاء تدريس القرآن الكريم في المقررات الدراسية، وهو ما استنكر غضب مقرر لجنة التعليم، حيث شدد الشليمي على أنه يستوضح الأمر من الوزير كي لا تحدث أزمة جديدة بين الحكومة والشعب، وكانت القضية الثانية هي قضية الدروس الخصوصية.

على صعيد قضايا الفساد، فقد شن مشاري